العام ١٩٥٣، في وقت كان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من تدني نسبة الناتج القومي وانخفاض القدرة على استيعاب مزيد من المهاجرين؛ وبالتالي، ساهمت هذه التعويضات في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي، وفي زيادة قدرته على استيعاب المزيد من المهاجرين[٧]، وساهمت هذه التعويضات، أيضاً، في بناء برنامج التصنيع الاسرائيلي، حيث كان ٨٠ بالمئة منها في صورة سلع رأسمالية.

ولقد تطوّر موقف الدول الأعضاء في السوق المشتركة تجاه اسرائيل في ضوء الاعتبارات السياسية التي أملت عليها التودّد الى العرب تحت ضغط الحاجة الى النفط والفوائض المالية لعوائد النفط العربي، ورغبة منها في استمرار توسيع نطاق صادراتها الى الاسواق العربية. لهذه الاسباب، لم يعد موقفها التأييد الكامل لاسرائيل، ولو على مستوى البيانات، وان استمر الدعم الواضح اقتصادياً، وسياسياً، للكيان الصهيوني؛ ويتضح ذلك من الاتفاقية المعقودة بين اسرائيل والسوق المشتركة في سنة ١٩٧٥، في مجالات التعاون العلمي والفني، التي لم تدرج مثيلاتها في باقي الاتفاقيات مع الدول العربية. وعلّلت السوق الاوروبية ذلك بأن هذا الاختلاف يعود، أساساً، الى الاختلاف في مستوى التطوّر الاقتصادي في الدول المتوسطية.

تطوّر العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق المشتركة

سبق القول، ان التجارة الخارجية لاسرائيل تمثّل جانباً هاماً في الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي، وذلك لزيادة وارداتها على صادراتها لمقابلة أعباء المستوى المعيشي المرتفع للسكان الاسرائيليين، ولمواجهة الأعباء العسكرية. كما ان المقاطعة العربية لاسرائيل قد أغلقت أمامها أسواق المنطقة العربية؛ وبالتالي، فان معظم الصادرات الاسرائيلية منذ انشائها يتجه الى الدول الصناعية الرأسمالية.

ويوضح الجدولان ١ و٢ التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات اسرائيل في الفترة بين ١٩٤٩ و١٩٥٦، والذي يعكس النصيب الكبير الذي تحتله اوروبا الغربية وبريطانيا في حجم الصادرات والواردات الاسرائيلية.

الجدول الرقم ١

التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية لاسرائيل، للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ (نسبة مئوية)*

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا	اوروبا الغربية	اوروبا الشرقية	اميركا اللاتينية ودول أخرى	آسيا وافريقيا	المجموع
١٩٤٩	١٧,٠	٥٣,٧	٢١,٥	٦,٠	٠,٤	١,٤	١٠٠
١٩٥٠	٢٥,١	٣١,٣	٣٠,٥	١٠,٧	٠,٣	٢,١	١٠٠
١٩٥٢	٢٨,١	٢٩,٢	٣٣,٩	٦,١	٠,٧	٢,٠	١٠٠
١٩٥٥	٢٠,٠	٢٠,٩	٤٩,١	٣,٩	١,٣	٤,٨	١٠٠
١٩٥٦	١٩,٦	٢٢,٣	٤٥,٤	٤,٦	٠,٥	٧,٦	١٠٠

* د. محمد احمد صقر، **دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي**، القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٧٥، الجدول الرقم ٦، ص ٣٨.